



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية

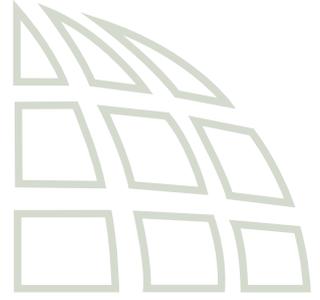


الأحد 8 سبتمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7060



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 مرحلة جديدة.. وجدية

الإمارات اليوم

03 الإمارات تثبت ريادتها بوصف اقتصادها الأسرع نمواً في المنطقة

تقارير وتحليلات

04 الإمارات تنافس عالمياً في «السياحة والسفر»

05 الجزائر: المتظاهرون يطالبون بإبعاد الجيش ويرفضون انتخابات الرئاسة

06 الانتخابات الإسرائيلية المقبلة وتداعياتها الإقليمية

شؤون اقتصادية

08 الإمارات تتقدم 14 مركزاً في مؤشر الأمن السيبراني

من إصدارات المركز

09 مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

تطورات الأزمة الإيرانية

11 إيران تواصل خطواتها التصعيدية بشكل ممنهج



مرحلة جديدة.. وجدية

مع إعلان القائمة النهائية للمرشحين لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019، تبدأ مرحلة جديدة من الاستعداد سواء من قِبَل اللجنة الوطنية للانتخابات المنوط بها تنظيم الانتخابات بشكل مستقل والإشراف عليها بكل شفافية؛ أو المرشحين الذين ينبغي عليهم أن يقدموا برامج يستطيع المواطن من خلالها التعرف على قدراتهم ومدى كفاءتهم لتمثيله، وللقيام بالدور المنوط به إذا ما تم انتخابه في المجلس الوطني الاتحادي الجديد.

فالآن، وبعد أن تم اعتماد قائمتهم النهائية، فإن على المرشحين الذين ضمّتهم والبالغ عددهم 495 مرشحاً، أن يستعدوا لمرحلة جدية، حيث تنطلق الحملات الإعلانية رسمياً هذا اليوم. ولا شك أن المواطن ينتظر الكثير من المرشحين؛ فالعمل النيابي مهمة كبيرة، وهي بالتأكيد ليست تشريعاً بل تكليف؛ وعلى من تم اختيارهم من قِبَل اللجنة بعناية، والذين انطبقت عليهم الشروط والمعايير التي تم اعتمادها، أن يكونوا بالفعل على قدر المسؤولية، وأن يطرحوا برامج عملية وواقعية وقابلة للتطبيق، تعكس طموحات الشعب الإماراتي الذي يُعَدُّ من أسعد شعوب العالم، ولكنه - ومنطلقاً من رؤية قيادته الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله - ينظر إلى الأعلى دائماً، وينتظر المزيد من الإنجازات التي تنعكس على حياته ومستقبل الأجيال القادمة، وهذه مهمة يجب، من دون شك، أن يشارك بها كل أبناء الوطن؛ ولكن على من يريد أن يمثل الشعب أن يقوم بواجبه في هذا السياق، وأن يرقى إلى طموح الناس والقيادة؛ وكما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، «أحلامنا في السماء»؛ ومعنى هذا الكلام أن الإمارات، ومهما بلغت من التطور والتقدم، فإنها تطمح إلى المزيد؛ خاصة في عالم يتميز بالسرعة والمنافسة الشديدة على المراكز الأولى في مختلف المجالات.

وإلى جانب العمل على مواكبة التطور المتسارع الذي تشهده الدولة في مختلف المجالات، فإن على المنتخبين تناول القضايا التي تهتمّ المواطن هي أولويات بالنسبة إليه؛ وعلى رأسها التمكين السياسي الذي يستند إلى البرنامج الذي طرحه صاحب السمو رئيس الدولة عندما تولى مهامه قبل خمسة عشر عاماً؛ وقد تحققت في إطاره مكتسبات مهمة، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من العمل في هذا السياق؛ وقضية التوطين التي توليها الدولة أولوية قصوى، حيث يمثل هذا الملف أولوية الحكومة هذه الأيام، وقد اتخذت خطوات مهمة على طريق تأمين عمل مناسب وثابت لكل مواطن؛ وعلى ممثلي الشعب دور كبير في هذا السياق، حيث يجب طرح برامج تواكب خطط الحكومة وتدعمها؛ وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات؛ فمن المعروف أن الإمارات من أكثر الدول تقدماً في مجال توفير الخدمات على اختلاف أنواعها وبأسر الطرق؛ وهي تُعد رائدة على مستوى عالمي في الخدمات الذكية، وعلى ممثلي الشعب أن يساهموا في تحقيق ما تسعى الدولة للوصول إليه، بحيث تصبح الأولى عالمياً في سرعة توفير الخدمات وسهولة الحصول عليها، وخاصة أنها تصدر الكثير من المؤشرات العالمية في هذا المجال.

أما في مجال الرقابة، فلا شك أن للمجلس الوطني دوراً رئيسياً فيه، بل من صميم اختصاصه؛ وهي في الحقيقة مهمة كبيرة، وتحتاج إلى خبرة وسعة اطلاع ومتابعة؛ ورغم الشفافية التي تتمتع بها مؤسسات الدولة، وعلى اختلاف أنواعها، فإن الرقابة الفاعلة تساهم في معالجة أوجه الخلل أينما وجدت؛ حيث لا تقبل القيادة الرشيدة أي قصور؛ بل وتحرص على ممارسة رقابة ذاتية؛ وبأسلوب أثبت فاعليته.

وتبقى مهمة التشريع التي يشترك فيها المجلس مع الحكومة من أهم ما يمكن أن يقوم به المجلس الوطني؛ وهي مهمة تحتاج أيضاً إلى أصحاب الخبرة والمعرفة، خاصة في القضايا القانونية؛ ولا يخفى على أحد المستوى المتقدم الذي وصلت إليه التشريعات في دولة الإمارات، وهي تواكب المستجدات العالمية؛ حيث تحرص الحكومة سواء على المستوى الاتحادي أو المحلي على إصدار التشريعات التي تحقق أكبر منفعة ممكنة للوطن والمواطن؛ وتتصدر الدولة المنطقة، وحتى العالم، في العديد من المؤشرات في مجال التشريعات، خاصة تلك المتعلقة بالتنمية والاستثمار، والحكومة، وسيادة القانون؛ وهذه مجالات حاسمة لتحقيق المزيد من الإنجازات في إطار رؤية الدولة في أن تكون الأفضل عالمياً في مختلف المجالات؛ بحلول «الذكرى المئوية» لقيام الاتحاد.

الإمارات تثبت ريادتها بوصف اقتصادها الأسرع نمواً في المنطقة

منذ أن عززت توجهاتها نحو تنويع الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، والهادف إلى ترسيخ مكانتها في مؤشرات التنافسية العالمية، تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة، من تحقيق موقع متقدم لها في العديد من تلك المؤشرات، وإثبات ريادتها في القطاعات الحيوية غير النفطية، وجعلها مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي لها؛ وعلى رأسها قطاعات التجارة والاستثمار والنقل والسياحة والصناعة والبنية التحتية وغيرها.

ووفقاً لـ «ألفريد كيللي»، الرئيس التنفيذي لشركة «فيزا»، في حوار صحفي أجراه مؤخراً، فإن دولة الإمارات تعد المركز الرئيسي لأعمال الشركة في منطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، مؤكداً أهمية الدولة بوصفها أحد أسرع اقتصادات العالم العربي نمواً، وواحدة من أشهر وجهات السياحة والسفر العالمية، ومشيراً إلى رؤية القيادة الرشيدة في تبني الحلول والمبادرات الرقمية، التي أسهمت في الوصول إلى اقتصاد معرفي؛ من خلال تبني أحدث التقنيات، وحرصها على تسهيل استثمارات الشركات التكنولوجية في الدولة من خلال افتتاح مكاتب إقليمية لها، نظراً إلى سهولة الإجراءات وتعدد المزايا والتسهيلات المقدمة لشركات التكنولوجيا، والانفتاح والمرونة والحرية التي تبديها الدولة في هذا الصعيد.

كما تشير تصريحات صحفية أخيرة، لعبدالله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون التجارية، حول التجارة الخارجية لدولة الإمارات، إلى أن الدولة عززت مكانتها الاقتصادية العالمية؛ بوصفها اليوم الشريك التجاري الأول والأكبر لكبرى الدول والتكتلات الاقتصادية؛ حيث كشف آل صالح أن التجارة الخارجية غير النفطية للدولة ستحقق نمواً لن يقل عن 5% هذا العام مقارنة بالعام الماضي 2018، وذلك برغم ظهور مؤشرات قوية تؤكد تراجع التجارة العالمية بسبب التباطؤ الاقتصادي، والحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين، التي ألفت بظلالها على آفاق النمو العالمي. وقال آل صالح إن دولة الإمارات على موعد مع استفادة كبيرة جراء انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث ستزيد من حركة البضائع والنقل لها، وستفتح آفاقاً أكبر أمام الاستثمارات الإماراتية في البلدان المنضوية تحت المبادرة، وعددها 75 دولة.

وتحولت دولة الإمارات إلى السوق الأكثر تطوراً في التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فبحسب تقرير صادر عن كل من اقتصادية دبي وشركة «فيزا» العالمية، بعنوان «تجارة الإمارات الإلكترونية» نُشر في يوليو الماضي، توقع التقرير وصول حجم هذا النوع من التجارة في الدولة إلى 59 مليار درهم في عام 2019، بمتوسط نمو نسبته 23% سنوياً خلال الفترة من عام 2018 حتى عام 2022، وذلك نتيجة تبني الحكومة مدفوعات التجارة الإلكترونية على المنصات، كمدينة دبي الذكية، والنمو الهائل الذي حصل في قطاعات متعددة؛ كقطاع مطاعم الخدمة السريعة والنقل والتجزئة وثقافة مراكز التسوق المزدهرة؛ حيث أظهر التقرير أن نمو التجارة الإلكترونية في الدولة بلغ 31% على مدى الشهر الـ 12 الماضية.

لقد تمكنت دولة الإمارات من تحقيق تقدم لافت للنظر في حجم ونوعية أنشطتها الاقتصادية عموماً، والتجارية على وجه الخصوص، بفضل تشريعاتها وممارساتها القائمة على الشفافية والحيادية في هذا الشأن، إضافة إلى حجم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوسيع شبكة التعاون بين الحكومة والشركاء المحليين والدوليين، وبما يحقق التنمية المستدامة، ويعزز تنافسية الأعمال ويزيد من حجم الاستثمارات فيها، مدفوعاً ذلك كله بموقع الدولة الاستراتيجي، الذي يربط بين مراكز الأعمال الرئيسية في القارات كافة، إضافة إلى احتفاظها باحتياطات مالية وقطاع مصرفي قويين، وتوافر بيئة استثمارية آمنة وبيئة اقتصادية واعدة، وإنفاق حكومي متواصل على مشروعات البنية التحتية، وتبني استراتيجيات اقتصادية مُحفزة، مكنتها من الحصول على المركز الأول إقليمياً والسابع عالمياً في التنافسية العالمية، وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2018، الصادر عن مركز التنافسية العالمي.



يعدّ قطاع السياحة والسفر من أهم القطاعات التي تسهم في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة أنه يحظى باهتمام حكومي كبير، تجلّى بإطلاق المبادرات المحفزة للاستثمار في القطاع، وتطوير قطاعات أخرى، عززت من نموه وتنميته، ما انعكس على ترسيخ مكانة متقدمة للدولة على مؤشرات التنافسية العالمية في هذا الصعيد.

الإمارات تنافس عالمياً في «السياحة والسفر»

درهم، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 10.6% بحلول عام 2027، بزيادة سنوية قدرها 3.9%. وبحسب تقديرات مؤسسة «بنس مونيتور» استقبلت دولة الإمارات في عام 2018 نحو 2.5 مليون زائر، وسجلت معدلات نمو جيدة على صعيد الأداء التشغيلي للفنادق، وقد قدمت المؤسسة توقعات بارتفاع عدد السياح الدوليين القادمين إلى الدولة إلى 21.53 مليون سائح خلال العام الجاري.

وفي مؤشرات تقارير التنافسية العالمية 2018، حازت الدولة المركز الأول عالمياً في مؤشر أولوية قطاع السياحة والسفر، ومؤشر استدامة التنمية في قطاع السياحة والسفر، ومؤشر فعالية التسويق لجذب الزائرين، ومؤشر البنية التحتية لقطاع السياحة، ومؤشر وجود كبرى شركات تأجير



السيارات، ومؤشر جودة الطرق، إضافة إلى تبوئها المركز الثاني عالمياً في مؤشر الأمن والأمان، والثالث عالمياً في مؤشر البنية التحتية لقطاع الطيران، ما يؤكد نجاح توجهات الحكومات التي تهدف إلى استدامة قطاع السياحة ومستقبله، وتبني توجهات مستقبلية تركز على الابتكار والتحول الرقمي، وبما يزيد الإيرادات ويعزز النمو.

كما أن امتلاك الدولة عدداً من الأنماط السياحية، وخاصة الطبيعية والبيئية والعلاجية، وسياحة التسوق، والسياحة التاريخية والثقافية والفنية، وسياحة المؤتمرات المعارض، جعل من دولة الإمارات عموماً وجهة استثنائية وجاذبة للسياح القادمين من كل مكان، وخاصة إمارة أبوظبي التي عملت في الربع الأول من العام الجاري على إطلاق المزيد من المبادرات والمحفزات لتعزيز استدامة نمو القطاع السياحي والفندقي فيها، كخفض الرسوم السياحية والبلدية على المنشآت الفندقية، وإعفاء زوار الإقامة الطويلة في المنشآت الفندقية من رسوم البلدية اليومية، إضافة إلى زيادة الاستثمار في الحملات الترويجية السياحية للإمارة، وهو ما أوصل فنادق أبوظبي لأن تسجل أعلى معدل إشغال بين فنادق الشرق الأوسط خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بلغت نسبتها 76.6% بزيادة قدرها 2.3% عن الفترة ذاتها من العام الماضي، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن مؤسسة إرنست آند يونج.

بحسب تقرير صدر مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حازت دولة الإمارات المرتبة الأولى إقليمياً، والـ 33 عالمياً في تقرير تنافسية السفر والسياحية 2019، متقدمة على الهند ومالطة وروسيا وبولندا وإستونيا. وفي التفاصيل؛ تبوّأت دولة الإمارات، على الصعيد العالمي، المرتبة الرابعة في بنية النقل الجوي التحتية، والخامسة في القدرة العالية لخطوط الطيران، والسابعة في جودة البنية التحتية للنقل الجوي، والـ 20 في وجود العديد من شركات الطيران. كما حلّت الدولة عالمياً في المرتبة الـ 22 في البنية التحتية لخدمات السياح، والرابعة في جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يؤهلها لامتلاك ظروف مواتية للاستثمار والنمو في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووفقاً للتقرير، امتازت دولة الإمارات

بقدرتها على المنافسة في القطاع السياحي عالمياً نتيجة لبنيتها التحتية المتطورة، التي تحتل من خلالها المرتبة 13 عالمياً. كما أسهم موقع الدولة الاستراتيجية بين آسيا وأوروبا، وبيئتها الاستثمارية القائمة على الانفتاح والسهولة والمرونة، وتحولها إلى مركز عالمي للنقل الجوي والطيران، بجعل دولة الإمارات من أفضل الدول على صعيد السياحة والسفر.

لقد عملت حكومة دولة الإمارات على اعتماد مبادرات متواصلة لتحفيز قطاع السياحة الوطني، بوصفه يحتل أولوية على الأجندة التنموية للدولة، ويمثل ركيزة أساسية من ركائز سياساتها في التنوع الاقتصادي، بالشكل الذي يخدم الأهداف الاستراتيجية ورؤية الإمارات 2021. ففي نوفمبر عام 2018، اعتمدت جلسة فريق العمل المعني بقطاع السياحة 3 مبادرات رئيسة معنية بتطوير القدرات السياحية للدولة، شملت الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية التي تركز على استشراف المستقبل والابتكار والتكنولوجيا وتحقق استدامة السياحة، وإطلاق مبادرة هوية الإمارات السياحية الهادفة إلى تطوير هوية سياحية جديدة، ومبادرة آليات تعزيز القطاع السياحي، من خلال تحديد الرسوم والضرائب المفروضة على القطاع، ووضع توصيات تدعم استدامة النمو وسهولة ممارسة الأعمال الخاصة بالسياحة.

وبحسب بيانات محلية، تُقدر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، بأكثر من 161 مليار

الجزائر: المتظاهرون يطالبون بإبعاد الجيش ويرفضون انتخابات الرئاسة

يتناول تقرير دويتشه فيله استمرار التظاهرات في الجزائر مع غياب أي أفق لحل سياسي؛ حيث شهدت الجزائر الجمعة الماضية مظاهرات رافضة لفكرة أن يشرف النظام الحالي على انتخابات الرئاسة، وردد المتظاهرون شعارات تطالب بإبعاد الجيش عن السياسة؛ وذلك رداً على دعوة رئيس أركان الجيش أحمد قايد صالح لعقد انتخابات رئاسية؛ بينما يجري الحديث عن إمكانية استلهاج النموذج السوداني للخروج من المأزق في الجزائر.

فبعد مخاض عسير أقلع قطار نقل السودان للحكم المدني من محطته الأولى، ما جعل البعض يتكلم عن «استلهاج» النموذج السوداني لتطبيقه في الجزائر». هل الأمر بتلك السهولة؟ وما هي التعقيدات التي تحول دون «نسخ ولصق» التجربة؟

فرق التوقيت بين السودان والجزائر ساعة واحدة لصالح

بلاد النيلين، بيد أن الفارق في المصير والمآلات بين الاحتجاجات الجزائرية ونظيرتها السودانية شاسع. يعيش السودان هذه الأيام ما اصطُح على تسميته «فرح السودان» الذي جاء تتويجاً لثمانية أشهر من الاحتجاجات، أما حصاد الاحتجاجات الجزائرية

بعد ستة أشهر بالضبط على انطلاقها فما يزال ضئيلاً وما زال البلد عالقاً في عنق الزجاجة. فقبل أيام خطا السودان خطوة كبيرة في التحول باتجاه الحكم المدني بعد أداء رئيس المجلس العسكري، عبدالفتاح البرهان بزيته العسكرية الخضراء المرقطة، اليمين الدستورية رئيساً للمجلس السيادي، الذي يتألف من ستة مدنيين وخمس شخصيات عسكرية، وسيحكم البلاد خلال مرحلة انتقالية مدتها 39 شهراً لحين إجراء انتخابات. وسيُراس البرهان المجلس للأشهر الـ 21 الأولى، بينما سيحكمه مدني لفترة الـ 18 شهراً المتبقية. وقد حل المجلس السيادي محل المجلس العسكري الانتقالي الذي تولى السلطة في أعقاب إطاحة الرئيس السابق عمر البشير على يد الجيش في السادس من إبريل إثر تظاهرات شعبية حاشدة استمرت خمسة أشهر.

ويشرف المجلس على تشكيل إدارة مدنية انتقالية تضم حكومة ومجلساً تشريعياً. كما أعلن أول أمس الخبير الاقتصادي عبدالله حمدوك أعضاء حكومته الانتقالية. وتأتي هذه الخطوات الأولى للانتقال بعد احتفالات كبيرة واكبت توقيع المجلس العسكري وحركة الاحتجاج المطالبة بحكم مدني، على وثيقة دستورية انتقالية في 17 أغسطس الماضي.

شهدت السّاحات الرئيسية بالعاصمة الجزائرية يوم الجمعة (السادس من سبتمبر 2019) استمراراً للحراك الشعبي الذي انطلق في فبراير الماضي. وطالب المتظاهرون برحيل رئيس الدولة المؤقت، عبدالقادر بن صالح ورئيس الحكومة نور الدين بدوي، معتبرين ذلك أبرز شروطهم للتقدم خطوة نحو حل الأزمة بالبلاد.

وقد ردّ المتظاهرون شعارات رافضة لرئيس أركان الجيش، أحمد قايد صالح، معتبرين خطاباته تمثل «تعدياً على الدولة المدنية»، مطالبين بحكومة مدنية ولا عسكرية و«الكف عن خطاب التّكثات العسكرية»، كما

عبر المتظاهرون عن رفضهم إجراء انتخابات رئاسية تشرف عليها السلطة الحالية.

وانتشرت قوات الشرطة بكثافة في شوارع العاصمة، وحاولت منع المتظاهرين من الوصول إلى ساحة البريد المركزي، قبل أن يتمكن المتظاهرون من اختراق الطوق الأمني والوصول إلى قلب الحراك الشعبي.

وتأتي مظاهرات الجمعة بعد أيام فقط من دعوة الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الجزائري، لاستدعاء الهيئة الناخبة (جموع الناخبين من المواطنين) في 15 سبتمبر الحالي تحسباً لإجراء الانتخابات الرئاسية في غضون 90 يوماً، مع تأكيده أن «الوضع لا يحتمل المزيد من التأخير، بل يقتضي إجراء هذه الانتخابات المصيرية في حياة البلاد ومستقبلها» قبل نهاية العام الحالي، وهي آجال وصفها بأنها «معقولة ومقبولة تعكس مطلباً شعبياً ملحاً كفيلاً بإرساء دولة الحق والقانون».

ويطالب المتظاهرون برحيل رموز فترة حكم الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة كافة، وبتقديم الفاسدين منهم للمحاكمة، وبمدنية الدولة، وإعادة السلطة للشعب.

وبينما تراوح الأزمة الجزائرية مكانها يتحدث البعض عن إمكانية الاستفادة من النموذج السوداني للخروج من المأزق.



يتناول ليون هادار، مؤلف وخبير جيوسياسي لدى شبكة رين RANE، في تقريره في مجلة «ذا ناشونال إنترست»، تداعيات الانتخابات الإسرائيلية، المقررة في 17 سبتمبر الجاري، على الملفات الإقليمية.

الانتخابات الإسرائيلية المقبلة وتداعياتها الإقليمية



الإسرائيليين والفلسطينيين، بدءاً من انهيار عملية أوسلو، تأثير عميق على السياسة الإسرائيلية.

تشير استطلاعات الرأي إلى أن غالبية اليهود الإسرائيليين ما زالوا متشككين بشأن احتمالات التوصل إلى اتفاق يفي بالحد الأدنى من المطالب الإسرائيلية. لقد حظيت فكرة أن الحفاظ على الوضع الراهن خيار أكثر واقعية من محاولة إحياء عملية السلام. إن التهميش المتصور للقضية الفلسطينية إقليمياً أمر لم يفوته النظام السياسي الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فإن القرارات التي اتخذها الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية هناك من تل أبيب، وأن يقف مع الإسرائيليين في قضايا أخرى قد تعقدت مع الانفراج المتزايد بين إسرائيل وبعض العرب في إشارة إلى أن المشكلة الفلسطينية لم تعد تسيطر على الأجندة الدولية. ويبدو أن هذا الوضع قد خفف من الضغط الأمريكي على إسرائيل لاتباع نهج تصالحي أكثر تجاه الفلسطينيين.

ساعدت هذه التطورات على جبهة السياسة الخارجية إلى جانب التغيرات الديموغرافية مثل القوة المتنامية لشرائح الناخبين الأكثر تقليدية وقومية، في تقوية الليكود وحلفائه، بما في ذلك الأحزاب التي تمثل اليهود الأرثوذكس والمهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق. وكانت النتيجة أن الناخبين منقسمون إلى كتلتين سياسيتين رئيسيتين، الليكود وكاهول لافان، وقد يمثلون مجموعات سكانية وتوجهات ثقافية مختلفة، لكنها تتفق على أن الوضع الراهن في المناطق المحتلة لن يتغير في أي وقت قريب.

في الواقع، لم يركز الكثير من النقاش خلال الحملة الانتخابية الحالية على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بل على

كانت الكثير من الردود الدولية على خطة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي أطلق عليها «صفقة القرن»، مجرد صرخة للموضوع أو تعكس ارتباك واضح. لا أحد يعرف حقيقة ما سيكون بالضبط في مقترح السلام هذا، وحتى مستشار ترامب، جاريد كوشنر، وأعضاء فريقه الذين من المفترض أنهم وضعوا الخطة، ربما لا يعلمون ما ستطوي عليه الصفقة تحديداً.

لكن، يبدو أن إسرائيل هي أحد الأماكن التي قد أخذت فيها صفقة القرن على محمل الجد، حيث يمكن أن يكون لنتائج انتخابات الكنيست في 17 سبتمبر تأثير كبير على دبلوماسية إدارة ترامب في الشرق الأوسط.

لم تتم إثارة قضية خطة ترامب للسلام على الإطلاق خلال الحملة الانتخابية الحالية. في الواقع، لم تعلن أي من الأحزاب السياسية الكبرى مواقفها بشأن التعامل مع الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي هذا السياق، يأتي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في قمة جدول أعمالهم، بينما يحاولون كسب تأييد الناخبين.

السبب في هذا الموقف من الإهمال بسيط للغاية؛ فلا توجد اختلافات إيديولوجية أو سياسية كبيرة بين أهم كتلتين سياسيتين رئيسيتين: حزب الليكود اليميني وحزب يسار الوسط كاهول لافان (الأزرق والأبيض) برئاسة رئيس أركان الجيش السابق، الجنرال المتقاعد بيني غانتز، حول هذه القضية. وهذا يتناقض إلى حد كبير مع الماضي عندما كانت السياسة الإسرائيلية تسيطر عليها النقاش حول المواقف تجاه الفلسطينيين.

في الواقع، منذ حرب عام 1967، كان تعريف إذا ما كان الإسرائيلي ينتمي إلى اليسار السياسي يعتمد إلى حد كبير على موافقة المرء على الموقف الذي مفاده أن إسرائيل يجب أن تنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتوافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ الأرض مقابل السلام. فإذا قبلت صيغة الأرض مقابل السلام والاستقلال الفلسطيني، فأنت تنتمي إلى اليسار السياسي؛ بينما تم تصنيف المعارضين على أنهم يمينيون أو محافظون.

من هذا المنظور، مرت السياسة الإسرائيلية بتغيير جذري في السنوات الأخيرة؛ فقد كان للانسحاب العسكري من قطاع غزة، وسلسلة من المحاولات الفاشلة للتفاوض على صفقة بين

وحدة وطنية بقيادة الليكود وكاهول لافان.

يبدو أن هذا هو السيناريو الأكثر احتمالاً بعد الانتخابات، وهو السيناريو الذي يفضله نتنياهو على حكومة ائتلافية ضيقة مع المرشحين الأرثوذكس المتطرفين وعدد قليل من الأحزاب القومية الصغيرة. وينظر نتنياهو إلى ائتلاف مع غانتس والعديد من الجنرالات المتقاعدين الآخرين الذين يرأسون كاهول لافان باعتباره الطريقة الأكثر فاعلية لمواجهة الضغوط الدبلوماسية المحتملة من البيت الأبيض خلال العام المتبقي لما يمكن أن تكون فترة ولاية الرئيس ترامب الوحيدة في منصبه.

وافترض كل من المشجعين والمنتقدين لثنائي ترامب ونتنياهو أن العلاقات الشخصية الوثيقة بين هذين الزعيمين القوميين المثيرين للجدل تضمن استمرار العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة.

لكن نتنياهو البارد والحريص، وهو سيد فن السياسة الواقعية، ربما تابع عن كثب التغيرات الدراماتيكية في العلاقة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية التي ساعدت في تحويل أخطر ديكاتاتور في العالم إلى صديق لترامب. كان الدرس المستفاد هو أنه ما لم تكن أحد أفراد عائلته، فلن يتردد الرئيس في التضحية بك؛ إذا شعر أنك تعمل ضد مصالحه الشخصية والسياسية.

هذا يعني أن ترامب لن يتردد في شن هجوم من خلال تويتر على صديقه «بيبي» إذا تحدى رئيس الوزراء الإسرائيلي مواقفه، على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بصفقة القرن أو على انفراج أمريكي محتمل مع إيران (مثلاً: «بعد كل الأشياء التي قمت بها من أجل إسرائيل/ الولايات المتحدة / السفارة / القدس ومرتفعات الجولان، هل هكذا تردّ الجميل يا بيبي؟ حزين»).

تركز الكثير من التكهنات حول خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط على توقع أن يرفض الفلسطينيون الانضمام إلى المحادثات. ولكن، ماذا يحدث إذا نجحت بعض الدول العربية في اقناع الفلسطينيين في الانخراط في قطار السلام، والضغط على ترامب لتبني مبادرة السلام العربية؟ من سيفوز إذن بأذن ترامب؟ قد يقرر الرئيس الأمريكي المهووس بإرثه وفخره بمهاراته التفاوضية أن إسرائيل بحاجة إلى تقديم المزيد من التنازلات للفلسطينيين.

وبالمثل، فإن السيناريو الذي يتفاوض بموجبه الرئيس ترامب حول صفقة نووية جديدة مع الرئيس الإيراني، حسن روحاني، قد لا يتكشف في أي وقت قريب، لكن من الواضح أنه يجعل نتنياهو ورباطه البيروقراطي الرئيسي للولايات المتحدة، مستشار الأمن القومي جون بولتون، متوترين للغاية.

المستقبل السياسي لبنيامين نتنياهو الذي يخضع للتحقيق من قبل الشرطة الإسرائيلية والمدعين العامين في عدد من فضائح الفساد، والتي توجت بإعلان المدعي العام عزمه على تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو في عام 2019. وقد أصر قادة كاهول لافان على أن نتنياهو يجب ألا يشغل منصب رئيس الوزراء إلا إذا برأته المحاكم.

وفي قلب قاعدة ليكود الانتخابية، يوجد حزب سياسي من يمين الوسط، هو مزراحيم، ويضم يهود من أصول شرق أوسطية يلتزمون بقيم أكثر تقليدية وقومية، ويقومون في أطراف الأجزاء الجنوبية والشمالية من البلاد، حيث يعملون في الغالب في قطاعي التصنيع والزراعة.

ومن ناحية أخرى، هناك كاهول لافان، حزب سياسي من يسار الوسط، ويشمل الناخبين اليهود العلمانيين المتعلمين والمهنيين من أصل الأشكنازي، وهم يعملون عادة في اقتصاد الخدمات المتقدمة ويتركزون في المراكز الحضرية الحديثة على طول السهل الساحلي لإسرائيل؛ عاصمتهم غير الرسمية هي «دولة» تل أبيب، كما يشير النقاد من اليمين إلى المدينة بسكانها الغربيين ذوي الميول اليسارية، حيث لا يمر أسبوع دون مسيرة فخر للمثليين.

هذه هي النسخة الإسرائيلية من الولايات الحمراء مقابل الولايات الزرقاء في الولايات المتحدة، حيث ينقسم الناخبون في الوسط تقريباً في سباق برلماني قاسٍ، حيث يفوز كل من الليكود وكاهول لافان بين 29 إلى 31 في المئة من الأصوات. وحتى وقت قريب، كان لنتنياهو ميزة مفتوحة على كاهول لافان عندما يتعلق الأمر بتشكيل ائتلاف يضم أكثر من ستين مقعداً في الكنيست المؤلف من 120 عضواً؛ إذ إن الأحزاب الدينية الأرثوذكسية اليمينية المتطرفة و«إسرائيل بيتنا» - الذي يمثل المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق - كانوا أكثر ميلاً للتعاون مع الليكود.

ولكن، بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، في شهر مايو من هذا العام، أعلن أفغدور ليرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أنه لن يجلس في حكومة مع الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المتطرفة؛ ما يعكس مشاعر المهاجرين الروس العلمانيين في الغالب. هذه الخطوة حَرمت نتنياهو من الأغلبية التي يحتاج إليها من أجل تشكيل ائتلاف، وأدت إلى انتخابات جديدة.

لا يزال ليرمان، الذي من المتوقع أن يفوز حزبه بين عشرة إلى اثني عشر مقعداً في الكنيست، يصر على أن الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المتطرفة لا ينبغي أن تدرج في ائتلاف جديد؛ وهو يلعب دور صانع الملك المحتمل، ويدعو إلى تشكيل حكومة

الإمارات تتقدم 14 مركزاً في مؤشر الأمن السيبراني

«تحرص الهيئة على وضع وتنفيذ الخطط، التي من شأنها تأهيل الكوادر الوطنية الشابة للمشاركة الفاعلة في المحافل الدولية عموماً، وفي اجتماعات الاتحاد الدولي للاتصالات بوجه خاص، وذلك تجسيداً لرؤية الهيئة المتمثلة في ترسيخ المكانة الرائدة لدولة الإمارات عالمياً في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوجيهات القيادة الرشيدة. ومشاركتنا الإيجابية في الأطر والفعاليات الدولية المعنية بقطاع الاتصالات العالمي هي تعبير عن انفتاح الإمارات على المعارف والتوجهات والتجارب العالمية، والانخراط الإيجابي والفعال في رسم مستقبل عالمي يقوم على الاستدامة والرفاه؛ ومن هذا المنطلق تحرص الهيئة على تدريب كوادرها الوطنية مع التركيز على فئة الشباب لتأهيلهم بالشكل الأمثل؛ ليملكوا المهارات والخبرات التي تمكنهم من حضور هذه الاجتماعات، وتمثيل الدولة خير تمثيل».



ارتفع ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة 14 مركزاً في مؤشر الأمن السيبراني العالمي، بعد أن اختتمت مجموعة من موظفي الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات برنامجاً تدريبياً خاصاً بمقر الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف، استمر لمدة شهرين ونصف الشهر. وأسهم المتدربون، من خلال وجودهم الفاعل بالاتحاد، في رفع ترتيب دولة الإمارات في المؤشر العالمي للأمن السيبراني (GCI) لتتقدم من المركز السابع والأربعين إلى الثالث والثلاثين؛ كما شارك المتدربون في عدد من المهام العملية التي أسهمت في تسهيل التواصل مع المنظومات المنضوية تحت الاتحاد. وخلال البرنامج التدريبي تم انتخاب عبدالعزيز الزرعوني لمنصب نائب الرئيس للجنة الدراسية (2) في قطاع التنمية المعنية بشؤون الأمن السيبراني والمجتمعات الذكية. وقال حمد عبيد المنصوري، مدير عام الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات:

تعيين الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزيراً للطاقة



ذكرت وكالة الأنباء السعودية، في ساعة متأخرة من مساء أمس السبت، أن أمراً ملكياً صدر بتعيين الأمير عبدالعزيز بن سلمان، نجل الملك سلمان، وزيراً للطاقة بدلاً من خالد الفالح. ويمثل هذا التعيين أول مرة يتولى فيها أحد أفراد الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية منصب وزير الطاقة في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. والأمير عبدالعزيز عضو منذ فترة طويلة في وفد السعودية بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وله خبرة في قطاع النفط تمتد عشرات السنين. ويقول محللون إن من غير المتوقع أن يغيّر الأمير عبدالعزيز، بصفته محنكاً في صنع سياسة «أوبك»، السياسة النفطية للسعودية؛ بما أنه ساعد في التفاوض على الاتفاق الحالي بين «أوبك» والدول غير الأعضاء فيها لخفض المعروض العالمي من النفط لدعم الأسعار، وتحقيق توازن في السوق.

تركيا تطلب من الولايات المتحدة رفع الحواجز التجارية لتعزيز التبادل التجاري



قالت وزيرة التجارة التركية، روهصار بكجان، إن بلادها طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية رفع الحواجز التجارية بين البلدين خلال محادثات يوم أمس استهدفت زيادة حجم التبادل التجاري. ووضعت واشنطن وأنقرة هدفاً طموحاً بمضاعفة حجم التجارة بينهما أربعة أمثال ليصل إلى 100 مليار دولار سنوياً؛ وذلك برغم ما يلوح في الأفق من عقوبات أمريكية على تركيا بسبب شرائها أنظمة دفاع صاروخية من روسيا.

انخفاض الناتج المحلي بسلطنة عمان 1.6% في الربع الأول على أساس سنوي

ذكرت وكالة الأنباء العمانية، يوم أمس السبت، نقلاً عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أن الناتج المحلي الإجمالي بسلطنة انخفض في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 1.6 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبلغ حجم الناتج الإجمالي المحلي في الربع الأول 7.066 مليار ريال عماني (18.4 مليار دولار). وأضافت الوكالة: «الإحصائيات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تُرجع هذا الانخفاض إلى الأنشطة النفطية التي سجلت انخفاضاً مقداره 0.5 في المئة لتسجل مليارين و412 مليوناً و800 ألف ريال عماني» وهي ما توازي 6.28 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط.

مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية



تأليف: مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت
تاريخ النشر: 2009

وقد كان النجاح حليف هذه الجهود، والدليل على ذلك «الصعوبات التي واجهتها القاعدة في جمع الأموال وإعانة نفسها» في الأشهر الثمانية إلى الاثني عشر الماضية، كما صرّح مدير الاستخبارات القومية، مايك ماكونيل، في فبراير 2008.

ومنذ هجمات 11 سبتمبر، تطوّر التهديد الإرهابي هيكلياً ومالياً، حيث يقدر المركز القومي لمكافحة الإرهاب أن نحو 300 جماعة كانت متورطة في هجمات إرهابية عام 2006، ويختلف هذا التمرد العالمي اللامركزي جذرياً عن تنظيم القاعدة الهرمي عام 2001.

وانتقلت العلاقات المالية أيضاً نحو الخارج، مع تحكم نواة القاعدة ببعض الأصول، بينما يحصل بعض فروعها التابعة على موارد محلية. وقد عززت العولمة بشكل أسّي تدفق المعاملات عبر النظام المالي الدولي، ما يسهّل جزئياً إجراء معاملات مشبوهة في العلن. ويتزايد قلق السلطات من هذه البنية المالية الرقمية المنتشرة في كل مكان، بعد أن أضافت التطورات التقنية أدوات جديدة لتحويل الأموال.

وفي الوقت نفسه، حالت الجهود الدولية دون تمكّن الإرهابيين، والجهات الناشرة، وغيرها من القوى غير

كي تتمكّن دول العالم من مواجهة التهديدات المتعددة التي يتعرّض لها أمنها الوطني اليوم، لابد لها من تحقيق التعاون الدولي الوثيق فيما بينها، والعمل على تنسيق الاستراتيجيات الوطنية التي توظف كل عناصر القوة الوطنية. ويجب أن تقرّ هذه الاستراتيجية أنه لا توجد أداة مفردة يمكنها وحدها ردع النشاطات غير المشروعة أو تعطيلها أو منعها، للإرهابيين أو المتمردين، أو جماعات الجريمة المنظمة، أو غير ذلك من التهديدات عبر الحدود الوطنية؛ وأن توظيف تشكيلة متنوعة من الوسائل بأسلوب منسّق قد يتمخّض عنه أفضل النتائج.

لكن هناك أداة واحدة تبشر بالخير، وبخاصة حين تستخدم بالتناغم مع أدوات السياسات الأخرى، وهي مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية. وتبعاً للهدف، يمكن أن تحقق فاعلية مكافحة التمويل غير المشروع على ثلاثة مستويات: الردع، والوقاية، والتفكيك؛ فلتجميد أموال الإرهابيين مثلاً مفعول رادع في المتبرعين الرئيسيين، ما يدفع الممولين إلى إعادة التفكير فيما يقدمونه من دعم بسبب العوائق التي يمكن أن تعانيها نشاطاتهم التجارية اليومية. ومع أن مكافحة تمويل الإرهاب لن تجفف كل الأموال المتوافرة بين يدي الإرهابيين، فإنها تعدّ وسيلة فعالة وكفؤة لتقليص البيئة التشغيلية للخصوم، وذلك بجعل تمويل النشاطات غير المشروعة أمراً بالغ الصعوبة.

كما يعدّ القطاع المالي مصدراً استخباراتياً موثوقاً به وأساسياً للمحققين الذين يتبعون أثر الأموال من البداية وحتى النهاية؛ أي من مصادر التمويل إلى المشغلين المحتملين. ويساعد افتفاء «أثر الأموال» السلطات في إحباط الهجمات، ومع صعوبة إلحاق عاهة مستديمة بالجماعات الإرهابية، يمكن لتعطيل معاملاتهم المالية أن يحدّ من قدرتهم على العمل.

ويعدّ انتشار الأسلحة، وبخاصة في مجالات تقنية الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، عملية مكلفة جداً. وكذلك، تحتاج عمليات التمرد إلى تمويل كبير، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى الجماعات الإرهابية المنظمة التي تحتاج إلى موارد هائلة للتدريب، والتجهيز، ودفن المصاريف التشغيلية؛ ورشوة المسؤولين؛ وإعانة أسر الأعضاء؛ وتأمين المواد، وترويج القضية علانية. ولأنه حتى الهجمات غير المكلفة مادياً تحتاج إلى تمويل، فيمكن للتدخلات الضيقة النطاق أن تحبط الإرهابيين بفاعلية إذا عجزوا عن الوصول إلى ما يحتاجون إليه من أموال في الزمان والمكان اللازمين.

لا تنصاع قُدماً، بما في ذلك نشر عيوبها. ثالثاً، نظراً إلى أن الجماعات الإرهابية سرعان ما تكيف نشاطاتها المرتبطة بتمويل الإرهاب رداً على الضغط الحكومي والدولي، فمن المهم جداً أن تواكب الحكومات هذا الأمر. وعلى الحكومات الرصد اللصيق للتوجهات الآخذة في التطور في مجال تمويل الإرهاب، وتطوير استراتيجيات فاعلة لتسريع الاستجابة.

رابعاً، يجب أن تدرك الحكومات أن ثمة حدوداً حقيقية لما يمكن أن تنجزه أي حكومة بمفردها لصدّ التهديدات عبر الحدود الوطنية، وبخاصة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. ولذلك، يجب على الدول مضاعفة جهودها، والعمل في إطار المنظومة الدولية فيما يختص بكل هذه المسائل.

خامساً، مع أن قدرات العديد من البلدان في مجال مكافحة التمويل غير المشروع مازالت محدودة، فليس ثمة تأكيد دولي قوي على بناء القدرات في هذا الميدان المهم. ولا بد للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وغيرهما من البلدان والهيئات الإقليمية الرئيسية التي توفر التدريب والمساعدة من أن تضمن وضع بناء القدرات في سلم الأولوية، وأن تضغط على الهيئات الدولية والبلدان الرئيسية لتعزيز تركيزها على هذه المسألة.

سادساً، مازال العديد من الحكومات يفتقد الصلاحيات القانونية المحلية اللازمة لاستهداف وتجميد أصول الإرهابيين ومن يدعمونهم. كما يجب على الحكومات تطوير صلاحيات قانونية محلية لتجميد أصول الإرهابيين في دعاوى قضائية ليست جنائية الطابع.

وأخيراً، يتضح أن نجاح التحقيقات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب يجب أن يكون مدفوعاً دائماً تقريباً بالتحقيقات التي تجريها فرق الاستخبارات وتطبيق القانون، مثل كشف النشاطات غير المشروعة التي تقطع بها القوى المستترة أشواطاً بعيدة لتبقى مخفية عن أعين الناس. وعلى وزراء مالية الحكومات تعزيز قدرات أمن بلادهم الوطني.

وبالرغم من الحاجة الفورية إلى مجابهة التهديدات عبر الحدود الوطنية المتعددة التي يواجهها العالم اليوم، فلدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الخليج وخارجه القدرة على معالجة سلسلة التحديات الأمنية هذه. وما مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية إلا واحدة من الأدوات التي تزخر بها جعبة الأمن الوطني، لكنها أداة يمكن أن تكون فاعلة حين تستثمر خصيصاً بشكل تعاوني، وبالتزامن مع أدوات أخرى.

المشروعة، من استخدام القطاع المالي الرسمي، وأجبرتهم على إيجاد طرائق أقل كفاءة، وغير مباشرة، أو قنوات غير رسمية، لتحويل الأموال. وقد عوّضت الجماعات الإرهابية ذلك بطرق مبتكرة، مثل تمرير الأموال من خلال حسابات النساء القريبات، أو الفروع المحلية التابعة لمؤسسات وجمعيات خيرية مشبوهة، وباستخدام الناقلين والحوالات، وهو نظام غير رسمي لتحويل الأموال.

ومع أن سلطات مكافحة الإرهاب تكيفت مع هذه التحديات، يعدّ استخدام الإرهابيين للمؤسسات الخيرية مسألة حساسة، وبخاصة أن العطاء الخيري يعدّ ركناً من أركان الإسلام (الزكاة) وقيمة عالمية تتكامل مع الجهود الدبلوماسية الدولية.

وإيران، على وجه الخصوص، متورطة عميقاً في التمويل غير المشروع. وهي توظف إجراءات مالية خادعة لتمويل برامجها الصاروخية والنووية السرية، ما جعل المجتمع الدولي يفرض عقوبات اقتصادية على عديد من المصارف الإيرانية المملوكة للحكومة، بالإضافة إلى الأفراد والمؤسسات، بسبب دورهم في أنظمة التمويل هذه. وإيران متورطة فعلياً أيضاً في تمويل شتى الجماعات الإرهابية والعناصر المتمردة في العراق وأفغانستان، ما يهدّد الأمنين الإقليمي والدولي بخاصة. ومع أن المجتمع الدولي أحرز بعض النجاح في مكافحة تمويل الإرهاب، فثمة كثير مما يجب فعله. إذ بالإمكان زيادة الضغط على إيران والشبكات الإرهابية بشكل كبير.

وهناك عدد من الخطوات التي لا بد من اتخاذها: أولاً، مازال عامة الناس والحكومات على السواء غير مدركين بشكل كافٍ اليوم التهديد الذي ينطوي عليه التمويل غير المشروع. أما القطاع الخاص، على وجه التحديد، فلا يتفهّم التهديد الإرهابي إلا قليلاً. ولمعالجة هذا الأمر، لا بد للحكومات من تحسين تقاسم المعلومات، مع عامة الناس والقطاع الخاص.

ثانياً، يعتري عامة الناس قدرٌ كبير من الشك، وكذلك بعض الحكومات، حيال مفعول الجهود الرامية إلى مكافحة التمويل غير المشروع. ولهذا الغاية، يجب على الحكومات تطوير أنظمة قوية، بما في ذلك صلاحيات تجميد الأصول، والقدرة على ملاحقة أثر الأموال، بوصفها أدوات استخباراتية أيضاً. يجب على الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع حلفائها، والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، لتوفير الدعم والمساعدة لها. كما يجب على الولايات المتحدة وغيرها أن يكونوا أكثر تصميمًا على النجاح في دفع البلدان التي



إيران تواصل خطواتها التصعيدية بشكل ممنهج

شهدت الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإيران من جهة أخرى المزيد من التطورات السلبية، في ظل استمرار الجانب الإيراني اتخاذ المزيد من الخطوات التصعيدية التي تهدف إلى تقوية موقف طهران في أي مفاوضات جديدة حول ملفها النووي. وفيما يلي أحدث التطورات في هذا السياق:

ماذا تعني هذه التطورات؟

ما زالت إيران تواصل خطواتها التصعيدية بشكل ممنهج؛ فالبداية في تشغيل أجهزة طرد مركزي متقدمة وسريعة لتخصيب اليورانيوم، وذلك في أحدث خطوة نحو طهران أمس، يمثل أحدث خطوة نحو تخفيض التزاماتها، بموجب الاتفاق النووي مع الدول الكبرى لعام 2015. ففي الأول من يوليو الماضي، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد خرقت الحد الأقصى، المسموح لها بتخزينه من اليورانيوم المخضب، والبالغ 300 كيلوغرام. وبعد ستة أيام من ذلك التاريخ، بدأت إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة 4.5%، حتى تتمكن من إنتاج الوقود لمحطة بوشهر للطاقة الكهروذرية، وذلك يتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الاتفاق النووي، والبالغ 3.67%.

هذا التصعيد الممنهج من قبل إيران، تسعى من ورائه طهران إلى وضع نفسها في موقع الفعل، وليس رد الفعل، حتى يكون زمام المبادرة بيدها، وليس بيد الطرف الآخر، وهو ما يمكنها من إدارة دفة الأزمة في الاتجاه الذي تريد. في السياق نفسه، يمثل هذا التصعيد عامل ضغط قوياً على الطرف الآخر، ويبعث برسالة مفادها أن طهران لن ترضخ؛ فما أعلن بالأمس أن إيران قد شغلت 20 جهاز طرد مركزي، من طراز «أي آر 4» و20 جهاز للطرد المركزي من طراز «أي آر 6»، والتي يمكن أن تخصب اليورانيوم عالي الجودة، يتعارض بطبيعة الحال مع ما جاء في الاتفاق النووي، الذي ينص على السماح لإيران بتشغيل ما لا يزيد عن 5060 من أجهزة الطرد المركزي، من طراز «أي آر 1» أقدم وأقل الطرز كفاءة، وذلك حتى عام 2026.

• أعلنت إيران أنها بدأت تشغيل أجهزة طرد مركزي متقدمة وسريعة لتخصيب اليورانيوم، وذلك في أحدث خطوة نحو تخفيض التزاماتها، بموجب الاتفاق النووي مع الدول الكبرى لعام 2015. وقال المتحدث باسم هيئة الطاقة النووية الإيرانية، بهروز كمال فاندي، في مؤتمر صحفي أمس، إن 40 من تلك الأجهزة تعمل الآن. وأوضح فاندي أن وكالة الطاقة الذرية الإيرانية قد شغلت 20 جهاز طرد مركزي، من طراز «أي آر 4» و20 جهاز للطرد المركزي من طراز «أي آر 6»، والتي يمكن أن تخصب اليورانيوم عالي الجودة. وقال إنه سيتم تطوير أجهزة طرد مركزي جديدة، لتلبية احتياجات البلاد.

• ذكر التلفزيون الإيراني الرسمي، أمس السبت، أن خفر السواحل احتجزوا سفينة قطر أجنبية في الخليج مع طاقمها المؤلف من 12 فلبينياً؛ للاشتباه في تهريبها للوقود. وقال إن السفينة كانت تحمل نحو 284 ألف لتر من وقود الديزل. ولم يذكر التقرير أي علم كانت ترفعه السفينة. وتتصدى إيران لعمليات تهريب الوقود براً إلى الدول المجاورة، وبحراً إلى دول الخليج العربية، وسبق أن احتجزت سفناً في الخليج قائله إنها تُستخدم في تهريب الوقود. وتقدر تقارير في وسائل إعلام إيرانية أن عشرة ملايين لتر من الوقود تهرب يومياً. وتروج طهران في المقابل لصادرات البنزين القانونية عبر بورصتها للطاقة.

• كشف وزير الدفاع الأمريكي السابق، جيمس ماتيس، بكتابه الجديد، تفاصيل مثيرة عن محاولة إيران المزعومة لاغتيال وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير عندما كان سفيراً في واشنطن. وذكر ماتيس في كتابه الذي يحمل عنوان «إشارة الاتصال فوضى: تعلم القيادة» أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، امتنعت عام 2011 عن الرد على الخطة الإيرانية المزعومة لتفجير مطعم Cafe Milano في واشنطن الذي كان الجبير أحد ضيوفه البارزين.